الأمم المتحدة

DP/FPA/2016/1

Distr.: General
24 November 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦
٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نيويورك
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان – توصيات مجلس مراجعي الحسابات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤: حالة تنفيذ التوصيات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسرّ المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم التقرير الحالي بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/70/5/Add.8).

وقد تلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رأياً غير مشفوع بتحفظات بخصوص بياناته المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويتضمن تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (A/70/5/Add.8) إقراراً بالسلامة المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

181215 151215 15-20732X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويوفر جدول منفصل متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان استكمالا لحالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات. وقد دفع صندوق الأمم المتحدة للسكان برد للإدارة على المسائل المذكورة في تقرير مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بخصوص أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/7)، الذي عُرض في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علما بالتقرير الحالي عن الإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان والإجراءات الإضافية التي تخطط المنظمة لاتخاذها في سبيل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

أولا - مقدمة

١ - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسرّ المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم التقرير الحالي بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (مجلس مراجعي الحسابات) عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/70/5/Add.8). وقد استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية موجزاً للنتائج والاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات (A/70/380)، واستعرضت أيضا التقرير المقابل المقدَّم من الأمين العام للأمم المتحدة (A/70/338).

٢ - ويشهد تقرير مجلس مراجعي الحسابات بالسلامة المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن دواعي سعادة الصندوق أن يتلقى من مراجعي الحسابات رأياً غير مشفوع بتحفظات عن بياناته المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويؤكد هذا الأمر الجهود الحثيثة التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إيلاء الأولوية العليا لمعالجة الشواغل التي يبديها مراجعو الحسابات والمحافظة على الزَخَمْ في بناء ثقافة المُساءَلة.

٣ - ويثمّن صندوق الأمم المتحدة للسكان إقرار مجلس مراجعي الحسابات بالتحسُّن الحاصل في الرقابة الذي حققته إدارة الصندوق. وتلتزم المنظمة بمعالجة جميع المسائل التي حددها مجلس مراجعي الحسابات، وتخطط لاستكمال تنفيذ جميع التوصيات بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وقد زاد الصندوق أيضا من استجابته للتوصيات عن طريق اتباع نهج شامل ومنهجي يقوي الضوابط ويكفل الامتثال للتوصيات.

٤ - وعلاوة على ذلك، قدم الصندوق رداً للإدارة استجابة للمسائل المذكورة في تقرير مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق في الصندوق في عام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/7)، الذي عُرض على الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥.

ثانيا - حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات

٥ - أصدر مجلس مراجعي الحسابات عشر توصيات جديدة في عام ٢٠١٤ مقارنة بإحدى عشرة توصية في عام ٢٠١٣. ويلخص الجدولان ١ و ٢ أدناه حالة تنفيذ التوصيات اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية لعام ٢٠١٤

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات غير المقبولة	التوصيات المنفَّذة أو التي طُلب إغلاقها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات المحدد لها تاريخ مستهدف
مكتب المدير التنفيذي	١	–	١		١
شعبة الخدمات الإدارية	١	–	١		١
شعبة البرامج	١	–	١		١
شعبة البرامج وشعبة الموارد البشرية	١	–	–	١	١
المجموع	٤	–	٣	١	٤

الجدول ٢

حالة تنفيذ جميع التوصيات لعام ٢٠١٤

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات غير المقبولة	التوصيات المنفَّذة أو التي طُلب إغلاقها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات المحدد لها تاريخ مستهدف
مكتب المدير التنفيذي	٢	–	٢		٢
شعبة الخدمات الإدارية	٤	–	٣	١	٤
شعبة الموارد البشرية	١	–	١		١
شعبة البرامج وشعبة الموارد البشرية	١	–	–	١	١
شعبة البرامج	٢	–	١	١	٢
المجموع	١٠	–	٧	٣	١٠

٦ - ويعرض هذا التقرير حالة تنفيذ جميع توصيات عام ٢٠١٤ والفترات الأسبق التي أصدرها مجلس مراجعي الحسابات من أجل التصدي للمسائل التالية: (أ) نُظُم المراقبة الداخلية؛ (ب) الحوكمة والمُساءَلة وتغيير أسلوب العمل؛ (ج) الإدارة القائمة على النتائج؛ (د) إدارة البرامج؛ (هـ) إدارة الموارد البشرية؛ (و) إدارة المخزون؛ (ز) إدارة الحسابات والإدارة المالية؛ (ح) توصيات أخرى من فترات مالية سابقة على عام ٢٠١٤ لم يجر تناولها في إطار أي من الفروع الواردة عاليه.

ألف - نظام المراقبة الداخلية

إطار لإدارة مخاطر المؤسسة وسجل للمخاطر

٧ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بما يلي: (أ) التعجيل بعملية وضع إطار لإدارة مخاطر المؤسسة يحدد النُهُج الأساسية لإدارة المخاطر واستراتيجيات التخفيف من حدتها، لكي تسترشد بها إدارة الصندوق في تحديد المخاطر وتقييمها والتصدي لها على جميع مستويات العمليات؛ (ب) إنشاء سجلات للمخاطر على المستوى التنفيذي وسجل موحّد على المستوى الاستراتيجي تتحدد فيها فئات وطبيعة المخاطر التي قد تؤثر على الصندوق في تنفيذ ولايته.

٨ - واستجابة لهذه التوصية، يفيد الصندوق بأن استراتيجية إدارة مخاطر المؤسسة التي يعمل بها والمؤلفة من ١٢ مجالا رئيسيا لمخاطر المؤسسة (تشمل ١١ مجالاً للمخاطر الاستراتيجية إضافة إلى الغش)، نوقشت وأُقرت في اجتماع اللجنة التنفيذية المعقود في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وشكلت اللجنة التنفيذية من بين أعضائها لجنة مخاطر تابعة للصندوق. وسيتولى هؤلاء الأعضاء المسؤولون عن إدارة المخاطر رئاسة أفرقة عاملة معنية بمعالجة المخاطر تجتمع دورياً مع خبراء متخصصين من أجل التصدي للمخاطر المحددة التي تواجهها المنظمة وتنسيق استراتيجيات التخفيف من حدتها. وتُبرز الاستراتيجية الدعم الواضح الذي تحظى به من الإدارة العليا وتعمد إلى إدخال التغيير في خطوات تدريجية وتدعيم الموارد القائمة وكفالة التناسق في الأنشطة الراهنة لإدارة المخاطر، وتُدمَج في ثقافة العمل في الصندوق التحسينات الجارية في إدارة مخاطر المؤسسة و تبادل المعارف والتعلُّم المستمر.

٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، استهل الصندوق أول تقييم لمخاطر المؤسسة، وهو تقييم مكون من جزأين: تقييم للمخاطر الاستراتيجية وتقييم لمخاطر الغش. ويدعم نظام المعلومات الاستراتيجية كلا التقييمين. ويُطلب إلى وحدات العمل خلال إجراء تقييم المخاطر الاستراتيجية تحديد الأهمية الحيوية لكل عنصر من العناصر المحددة للمخاطر، وتخصيص موظف مزود بالقدرات اللازمة ومؤهل للاستجابة لهذا العنصر المحدد من عناصر المخاطر. أما تقييم مخاطر الغش فيجري تصميمه من أجل زيادة التوعية بالمخاطر ونشر الممارسات الفضلى في سائر أنحاء المنظمة وتوفير حلقة للتغذية المرتدة من أجل تحسين الضوابط والسياسات الداخلية. ويُطلب إلى وحدات العمل أن تجري ابتداءً تقييماً لمستوى المخاطر المتأصلة بالنسبة لكل عنصر من العناصر المحددة للمخاطر (أي المخاطر قبل اتخاذ تدابير التصدي لها) ثم تقييم فعالية التدابير القائمة للاستجابة للمخاطر وتقييم مستوى المخاطر المتبقية (أي المخاطر بعد اتخاذ تدابير التصدي لها). وقد مثّل شهر أيلول/سبتمبر بداية دورة

التصدي للمخاطر. وعلاوة على ذلك، ستقوم لجنة المخاطر في شهر آذار/مارس من كل عام بإعادة تقييم المخاطر القائمة بغية تحسين استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة.

باء - الحوكمة والمُساءَلة وتغيير أسلوب العمل

إنشاء مكاتب لا مركزية

١٠ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بما يلي: (أ) تحديث المبادئ التوجيهية للمكاتب اللامركزية بحيث تحدد وتبيِّن بوضوح الترتيبات المختلفة التي يتعين على المكاتب اللامركزية اتباعها من أجل إنشاء أطر العمليات وإدارتها؛ (ب) مواصلة إعداد دراسات جدوى شاملة والتماس الموافقة بأثر رجعي على إنشاء المكاتب اللامركزية المتبقية؛ (ج) إدماج المخطط التنظيمي للمكاتب اللامركزية وتسلسلها الإداري في الهيكل التنظيمي للمكاتب القطرية.

١١ - واستجابة لهذه التوصية أجرى الصندوق استعراضاً شاملاً لمكاتبه اللامركزية فيما يتعلق بتوافر دراسات الجدوى والموافقات من المكاتب الإقليمية، وحصل في سبيل ذلك على موافقات بأثر رجعي، عند الاقتضاء. كما أن الصندوق بسبيله إلى تحديث مبادئه التوجيهية للمكاتب اللامركزية ضمن إطار تنسيق الموارد البشرية بغية تحديد الأنواع المختلفة للترتيبات المتعلقة بالمكاتب اللامركزية وتبيينها، بما في ذلك روابطها مع الهيكل التنظيمي للمكتب القطري.

أوجه القصور في تقييم الأداء

١٢ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق أيضاً بما يلي: (أ) ضمان الاضطلاع بزيارات الرصد والتقييم من أجل التقييم الفعال لتنفيذ الأنشطة في المكاتب اللامركزية؛ (ب) تحديد الدور الذي يؤديه المنسقون لصالح المكاتب اللامركزية وتوفير توجيهات واضحة بشأن ما ينبغي أن يقدمونه من دعم ورقابة؛ (ج) وضع أهداف الأداء وإرساء معايير لرصد وتقييم أداء المنسقين بشكل منهجي للتأكد من إنجاز مهامهم وفقاً لولاية الصندوق.

١٣ - وسيعود الصندوق إلى تناول هذه التوصية في ضوء صياغة المبادئ التوجيهية للهيكلة التنظيمية. وتدار أهداف الأداء ومعايير رصد وتقييم أداء الأفراد (بمن فيهم المنسقون) من خلال تطبيق تقييم وتطوير الأداء في المؤسسة، أما المسائل المتعلقة بوحدات العمل في الصندوق فتدار من خلال نظام المعلومات الاستراتيجية.

جيم - الإدارة القائمة على النتائج

مؤشرات الأداء وخطوط الأساس والأهداف في خطط عمل الشركاء المنفِّذين

١٤ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بما يلي: (أ) إدراج مؤشرات الأداء والأهداف وخطوط الأساس المتعلقة بالنواتج المتوقعة في خطط عمل جميع شركائه المنفِّذين المعتمدين؛ (ب) ضمان استناد تقييم أداء الشركاء المنفِّذين في تنفيذ الولاية الأساسية للصندوق إلى مؤشرات الأداء والأهداف وخطوط الأساس المذكورة.

١٥ - واستجابة لهذه التوصية، بات نظام البرمجة العالمية يشمل الآن وظيفة تضمن احتواء جميع خطط العمل لعام ٢٠١٦، بما فيها خطط العمل للشركاء المنفِّذين، على مؤشرات النواتج والأهداف وخطوط الأساس. وسيجري أدناه (انظر الفقرة ٢١) تناول تقييم أداء الشركاء المنفِّذين.

دال - إدارة البرامج

عدم كفاية رصد خطط عمل الشركاء المنفِّذين

١٦ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بما يلي: (أ) تعزيز إجراءاته المتعلقة برصد الشركاء المنفِّذين من أجل كفالة الأداء المناسب لأنشطة تنفيذ البرامج؛ (ب) إعداد خطط رصد يمكن تحقيقها في حدود الإطار الزمني.

١٧ - واستجابة لهذه التوصية، سيقوم الصندوق بتدشين وظيفة نظام البرمجة العالمية في مرحلته الثانية، التي يُتوقع دخولها حيز العمل بحلول نهاية عام ٢٠١٦ أو مطلع عام ٢٠١٧، وهي تتضمن الإبلاغ عن التقدم الذي يحرزه الشركاء المنفذون في خطط العمل. وسيرهن تسديد المدفوعات للشركاء المنفِّذين بتقديم تقارير عن التقدم المحرز في التنفيذ ونتائجه على نحو سليم وفي الوقت المناسب. وسوف تتطلب وظيفة نظام البرمجة العالمية في مرحلته الثانية أيضاً تقديم استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في الوقت المناسب، وهو شرط يجب استيفاؤه قبل تسديد أي مدفوعات للشركاء المنفِّذين.

مطابقة البيانات بين التقارير الموحدة للإنجاز واستمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق

١٨ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بمطابقة البيانات الواردة في التقارير الموحدة للإنجاز والبيانات المسجلة في استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق على أساس ربع سنوي، وفقاً للدليل الوطني لمراجعة حسابات نفقات التنفيذ.

١٩ - واستجابة لهذه التوصية، يطلب الدليل الوطني للصندوق لمراجعة حسابات نفقات التنفيذ الصادر في عام ٢٠١٣ إلى وحدات العمل إجراء مطابقة ربع سنوية بين التقارير الموحدة للإنجاز واستمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق. وفي وقت لاحق، وبموجب نسخة عام ٢٠١٤ من الدليل، بات إجراء المطابقات ربع السنوية موصى به وليس مطلوباً، وذلك من أجل إزالة عبء لا لزوم له واقع على عاتق وحدات العمل. لكن دليل مراجعة الحسابات يشدد على الضرورة الحاسمة لإجراء المطابقة في نهاية السنة. وقد اتخذت الإدارة خطوات لضمان الإبلاغ بهذا المطلب بصيغته الواردة في الدليل الوطني لمراجعة حسابات نفقات التنفيذ لعام ٢٠١٤، في تعليمات إقفال حسابات نهاية السنة وفي عمليات التدريب المتعلقة بالمتابعة. ويجري بشكل متواصل التذكير بهذا المطلب في الاستبيان الذي تستوفيه وحدات العمل كجزء من مرحلة التجهيز لمراجعة حسابات الشركاء المنفِّذين. وتضمنت التغذية العالمية المرتدة لمراجعي الحسابات في الصندوق بشأن نوعية تجهيز وحدات العمل لأغراض مراجعة الحسابات، بما فيها التغذية المرتدة بشأن مطابقة التقارير الموحدة للإنجاز واستمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق، ما يفيد الحرص الشديد على إجراء هذه المطابقات من جانب ٨٤ في المائة من وحدات العمل وعن أنها متاحة لمراجعي الحسابات وفقا للدليل الوطني (وهو ما يزيد على النسبة البالغة ٧٧ في المائة المتحققة في عام ٢٠١١).

تقييم الشركاء المنفِّذين

٢٠ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات خلال الفترة السابقة على عام ٢٠١٤، بأن يقوم الصندوق بالنظر في المواءمة بين أداة تقييم قدرة الشركاء المنفِّذين وبين النهج المنسَّق للتحويلات النقدية، سعيا إلى تحسين التقييم الشامل للشركاء المنفِّذين.

٢١ - وسيجري، كجزء من إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية، إدماج أداة تقييم قدرة الشركاء المنفِّذين في عملية تقييم مصغرة موحدة (تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة). وقد استُكملت عملية لرسم أبعاد التقييمات المختلفة، وستُدرج في التقييم المصغّر أسئلة ذات صلة بهياكل الحوكمة والموارد البشرية والتمويل والمشتريات. ويعمل الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالنهج المنسق للتحويلات النقدية على استكمال التقييم الموحد المصغّر الذي يُنتظر صدوره بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وحسبما جرى الاتفاق عليه مع الوكالات الأخرى، سيجري إدماج الأسئلة المتعلقة بالقدرة التقنية للشركاء المنفِّذين ومزاياهم النسبية في مجالات الولاية، ضمن عملية اختيار الشركاء المنفِّذين التي يجريها الصندوق. ويُضطلع في الآونة الحالية بتنقيح لسياسة الصندوق المتعلقة باختيار وتقييم الشركاء المنفِّذين من أجل استيعاب التغييرات الجديدة.

التأخير في توقيع خطط العمل السنوية

٢٢ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات خلال الفترة السابقة على عام ٢٠١٤ الصندوق بأن يتفق مع الشركاء المنفِّذين على التقيُّد بمقتضيات التزامهم وكفالة إتمام توقيع خطط العمل السنوية قبل بدء دورة تنفيذ أي مشروع جديد.

٢٣ - واستجابة لهذه التوصية، عاود الصندوق النظر في السياسة والإجراءات المنقحة المتعلقة بإعداد وإدارة خطط العمل والتعاقد القانوني مع الشركاء المنفِّذين (صدر كلاهما في عام ٢٠١٤)، للتأكيد على الشرط القائم المتعلق بتوقيع خطة العمل في الوقت المناسب. ومنذ إطلاق العمل بنظام البرمجة العالمية في الصندوق، الذي صادف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أمكن تحقيق شفافية كاملة في إدارة خطط العمل، بما في ذلك ما يتعلق بتاريخ توقيعها.

هاء - إدارة الموارد البشرية

إدارة تطبيق الخدمات الإلكترونية لنظام أطلس (تطبيق إدارة الإجازات)

٢٤ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بما يلي: (أ) تنظيف البيانات والتعديلات اليدوية في تطبيق الخدمات الإلكترونية قبل نهاية العام من أجل التسجيل الدقيق للالتزامات المتعلقة بالإجازات، ومداومة رصد تنفيذ الإجازات بعد ذلك عن طريق النظام؛ (ب) تشكيل التطبيق بطريقة تحول دون إعطاء أرصدة إجازات سلبية تفوق الحد الأقصى لعدد أيام الإجازات الذي تسمح به سياسة الصندوق.

٢٥ - واستجابة لهذه التوصية، أكد الصندوق أنه يضمن التنظيف الآني للبيانات وأنه سيجري تنفيذ تعديل يدوي في تطبيق الخدمات الإلكترونية قبل نهاية عام ٢٠١٥، على النحو المنصوص عليه في سياسة الإجازات. وبخصوص عدد أيام الإجازة المسبقة جرى بالفعل تشكيل تطبيق الخدمات الإلكترونية على نحو يحول دون إعطاء أرصدة إجازات سلبية تفوق الحد الأقصى المسموح به لعدد أيام الإجازة المسبقة.

صيانة قاعدة البيانات العالمية للخبراء الاستشاريين وعقود الخدمات

٢٦ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بأن يقوم بمواصلة تطوير قاعدة بيانات عالمية شاملة لحفظ وتسجيل المعلومات الأساسية عن الخبراء الاستشاريين وعقود الخدمات وتحديثها بصفة دورية من أجل تحسين مراقبة اتفاقات الخدمات الخاصة وعقود الخدمات ورصدها والإبلاغ عنها في المكاتب الميدانية.

٢٧ - واستجابة لهذه التوصية، يلاحظ الصندوق أن المنظمة تتولى بالفعل صيانة بيانات عقود الخدمات في نظام أطلس - وهو اسم نظامها لتخطيط موارد المؤسسة - وتتولى بصفة مستمرة استكمالها للمحافظة على معاصرتها. وسيقوم الصندوق فيما يخص فرادى الخبراء الاستشاريين بتدعيم استخدام القائمة الراهنة للخبراء الاستشاريين (التي حلت محل أسلوب اتفاقات الخدمات الخاصة).

استخدام عقود الخدمات واتفاقات الخدمات الخاصة

٢٨ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات خلال الفترة السابقة على عام ٢٠١٤ بأن يلتزم الصندوق بالمبادئ المنصوص عليها في دليل التوظيف عن طريق ما يلي: (أ) كفالة عدم الاستعانة بمتعاقدين في إطار عقود الخدمات كبديل عن توظيف الموظفين بعقود محددة المدة؛ (ب) التأكد عند توظيفهم من عدم تجاوز مدد عقودهم الفترات المنصوص عليها في دليل مستعملي عقود الخدمات؛ (ج) إعادة تشكيل الأداة الشبكية من أجل تحسين رصد اتفاقات الخدمات الخاصة وعقود الخدمات وتقييم تنفيذها في الوقت المناسب.

٢٩ - واستجابة لهذه التوصية، أجرى الصندوق استعراضاً لمرة واحدة شمل جميع عقود الخدمات القائمة بهدف تسوية أساليب العقود، إن اقتضت الضرورة ذلك. وسيقوم الشركاء الاستراتيجيون للموارد للبشرية في وقت لاحق بدراسة صلاحيات عقود الخدمات الجديدة على أساس جارٍ لضمان امتثالها لسياسة عقود الخدمات.

استخدام اتفاقات الخدمات الخاصة على نحو مخالف للسياسة

٣٠ - كرر مجلس مراجعي الحسابات في الفترة السابقة على عام ٢٠١٤ التوصية التي سبق أن قدمها للصندوق بأن يقوم بتعزيز الرقابة على استخدام اتفاقات الخدمات الخاصة وأن يسمح فقط بإبرام اتفاقات الخدمات الخاصة التي تتماشى مع السياسة.

٣١ - واستجابة لهذه التوصية، أصدر الصندوق في تموز/يوليه ٢٠١٥ سياسة شاملة منقحة بشأن الخبراء الاستشاريين الأفراد. وجرى دمج ثلاث سياسات منفصلة سابقة تتعلق بتعيين الخبراء الاستشاريين بموجب اتفاقات الخدمات الخاصة (وهي ''الخبراء الاستشاريون في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان'' و ''الخبراء الاستشاريون الدوليون في مراكز العمل الميدانية للصندوق'' و ''الخبراء الاستشاريون المحليون في مراكز العمل الميدانية للصندوق'')، في إطار سياسة واحدة مبسطة للخبراء الاستشاريين الأفراد تنظم تعيين الخبراء الاستشاريين الدوليين والمحليين في جميع المواقع وتوائم بينها وبين هيكل قائمة الخبراء الاستشاريين التي جرى إنشاؤها كأداة لإدارة الخبراء الاستشاريين ذوي الكفاءات العالية وتقييمهم واستبقائهم.

وحتى في الحالات التي يجري فيها تفويض مديري الميدان في تعيين الخبراء الاستشاريين باتباع أسلوب اتفاقات الخدمات الخاصة، ستتيح لهم القائمة الجديدة للخبراء الاستشاريين سبيل الاطلاع على معلومات شاملة عن الخبراء الاستشاريين وستؤدي إلى تعزيز الرقابة على استخدام اتفاقات الخدمات الخاصة. وسيرصد الصندوق التنفيذ عن كثب حتى تستعرضه الأفرقة التابعة لمجلس مراجعي الحسابات خلال الزيارات التي تجريها للميدان.

٣٢ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات خلال الفترة السابقة على عام ٢٠١٤، بأن يتقيد الصندوق بسياسة عقود الخدمات عن طريق إجراء تقييم لعقد الخدمات قبل شهرين من تاريخ انتهاءه وتقديم المبررات الداعمة لتجديده.

٣٣ - وجرى التصدي لهذه التوصية في السياسة المنقحة للصندوق بشأن عقود الخدمات (الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٤)، التي تتيح للمكاتب القطرية الاطلاع على دليل عقود الخدمات الجديد الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعالجة المسائل الأخرى التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات بشأن استخدام عقود الخدمات بما فيها تقييم الأداء. وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقل الصندوق بيانات عقود الخدمات إلى نظام أطلس. وبدأ العمل بأداة شبكية جديدة لتسهيل إجراء تقييمات عقود الخدمات قبل حلول مواعيد نهاية العقود أو تجديدها. وسيتولى الصندوق رصد تنفيذ الأداة لكي تستعرضها الأفرقة التابعة لمجلس مراجعي الحسابات خلال الزيارات التي تجريها للميدان.

واو - إدارة المخزون

٣٤ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بالقيام بما يلي: (أ) إنشاء آلية متينة لسلسلة الإمداد، تكفل قيام المكاتب الميدانية بتسليم المخزونات المشتراة وتوزيعها بطريقة فعالة على المستفيدين المستهدفين؛ (ب) تطوير أدوات تتيح للمكاتب القطرية رصد توزيع المخزون بأسلوب فعال ومناسب من حيث التوقيت، بما في ذلك التتبُّع المنتظم للمقاييس الرئيسية مثل النسبة المئوية لتنفيذ خطط التوزيع، ومستويات المخزون المحتفظ به في مراكز تقديم الخدمات.

٣٥ - واستجابة لهذه التوصية، يعمل الصندوق على تحسين نُظمه لتيسير الإدارة الفعالة للمخزون. وكجزء من هذه الجهود استهل العمل بنظام متكامل جديد لتتبع المخزون في إطار تخطيط موارد المؤسسة يحمل اسم ''نظام تتبُّع الشحنة'' (ليحل محل ''نظام قناة التدفق'' الأسبق). ويتتبع هذا النظام تدفق السلع الأساسية على مدى الدورة الكاملة، ابتداء من الشراء حتى الدفع، وهي الدورة التي تُستهل بطلب الشراء وتنتهي بالتوزيع النهائي على

الشركاء المنفِّذين للصندوق أو المستفيدين منه، مع توافر كل ذلك ضمن إطار واحد لتخطيط موارد المؤسسة. ويتيح هذا النظام للمستعملين وللإدارة معلومات حية عن حالة السلع الأساسية في جميع الأوقات. كما يمكِّن من تطوير أدوات تحليلية وتشخيصية تزود الإدارة بمقاييس رئيسية مثل، حجم السلع المتاحة للتوزيع، والأرصدة المتقادمة في المخزون، من جملة مقاييس أخرى. وتسلّح البيانات المتولدة عن نظام تتبُّع الشحنة الإدارة بالمعلومات الضرورية لمعالجة نقاط الضعف المحددة في الأوقات المناسبة، مثل طول فترات التسليم أو الاختناقات في السلاسل اللوجستية القطرية.

٣٦ - وقد انطلق العمل بنظام تتبُّع الشحنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حيث بدأ سريانه الفعلي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. ووُجهت تعليمات لجميع مكاتب الصندوق لاحتساب المخزونات وإثبات أرصدتها اعتباراً من نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥، على أساس بيانات نظام تتبُّع الشحنة. ومن شأن ذلك أن يمكِّن من جمع الدروس المستفادة واستهلال تحسينات في النظام تتزامن مع تصديقات وضع المخزون في الربع الأخير من السنة التي سيستعان بها كأساس لتحديد أرصدة المخزون في البيانات المالية السنوية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

زاي - إدارة الحسابات والإدارة المالية

٣٧ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بأن يقوم بما يلي: (أ) التعجيل بإجراء تحقيق بشأن الأرصدة الدائنة غير العادية في حسابات السُلف على مرتبات الأفراد؛ (ب) النظر في إنشاء نظام آلي لمراقبة السُلف الممنوحة للموظفين في المكاتب الميدانية والمكاتب الرئيسية.

٣٨ - واستجابة لهذه التوصية، أعد الصندوق خطة عمل مفصّلة لتحديد الأولويات بالنسبة لاستعراض الأرصدة المتقادمة المستحقة المتبقية وتصفيتها، وتمكّن من تحقيق إنجاز جيد في تنفيذ هذه الخطة. وأعد الصندوق برنامجاً مدمجاً في نظام أطلس لإدارة السُلف الممنوحة للموظفين في المقر والمكاتب الميدانية على السواء. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بدأ تقديم طلبات السُلف على المرتب عن طريق أداة أطلس للخدمات الإلكترونية الخاصة بالسُلف على المرتبات واعتمادها من المقر، وأدى ذلك إلى قيام رابطة مهمة بين عمليتي صرف السُلف على المرتبات واستردادها.

حاء - توصيات أخرى تعود إلى الفترات المالية السابقة على عام ٢٠١٤

٣٩ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات في الفترة السابقة على عام ٢٠١٤ بأن يقوم الصندوق بما يلي: (أ) تقديم توضيح لنطاق الرقابة التي ينبغي أن توفرها المكاتب الإقليمية للمكاتب القطرية؛ (ب) تزويد المكاتب الإقليمية بالموظفين والأدوات التي تمكّنها من تنفيذ مهام الرقابة؛ (ج) تصميم وتطبيق نظام لقياس الأداء لكي يُستخدم في قياس فعالية وأداء المكاتب الإقليمية. وأوصى المجلس أيضاً بأن يعالج الصندوق نقاط الضعف في هيكل مكاتبه الإقليمية على نحو ما أوصى به مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق.

٤٠ - واستجابة لهذه التوصيات، نقّح الصندوق دليله التنظيمي. ويعالج الدليل التنظيمي المنقح مسألة رقابة المكاتب الإقليمية على المكاتب القطرية. وجرى التصدي لنقاط الضعف في هيكل المكتب الإقليمي عن طريق استقدام موظفين في مجالات تعبئة الموارد والاتصال. وعلاوة على ذلك، بات كل مكتب إقليمي يضم شركاء استراتيجيين في مجال الموارد البشرية. ويجري عن طريق استخدام نظام المعلومات الاستراتيجية رصد الأداء والنتائج لجميع وحدات العمل (بما في ذلك المكاتب الإقليمية والقطرية) وهو ما يوفر أسلوباً موحداً لجميع وحدات الصندوق من أجل التخطيط والرصد والإبلاغ عن النتائج.

وضع اتفاقات طويلة الأجل للخدمات التي تُستعمل بصورة منتظمة

٤١ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات في الفترة السابقة على عام ٢٠١٤ أن يقوم الصندوق بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة من أجل وضع اتفاقات طويلة الأجل مع مورّدي الخدمات التي تستعملها المكاتب الميدانية بصورة منتظمة.

٤٢ - واستجابة لهذه التوصيات، باتت إجراءات الشراء في الصندوق (الفرع ١٤ بشأن التعاون) تتضمن مبادئ توجيهية واضحة بخصوص التعاون مع الكيانات الأخرى وبالذات فيما يتصل بإبرام واستخدام العقود. وعلاوة على ذلك، أصبحت المبادئ التوجيهية المستكملة بشأن المشتريات المشتركة للأمم المتحدة، التي نشرتها شبكة المشتريات التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في عام ٢٠١٢، متاحة على نطاق واسع. وتُظهر هذه المبادئ التوجيهية أمثلة عديدة على الأشكال المختلفة للشراء التعاوني في المكاتب القطرية، بما في ذلك عن طريق إبرام اتفاقات مشتركة طويلة الأجل، أو تشاطر الاتفاقات الطويلة الأجل القائمة، أو استخدام خدمات المشتريات للمنظمات الأخرى للأمم المتحدة.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٥، أجرى فرع خدمات المشتريات في الصندوق مقاربة مع إحدى الدول الأعضاء للحصول على دعمها في مجال الشراء التعاوني في بلدان مختارة يمكن

من جرائه أن يتحقق فيها أثر كبير. وتمثلت الفكرة في زيادة جهود الشراء المشترك على الصعيد القطري بالاستخدام الفعال للسياسات المنسقة والأدوات المشتركة التي يضعها فريق التنسيق في شبكة المشتريات التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. ثم قام فرع خدمات المشتريات بإشراك مكتب تنسيق العمليات الإنمائية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة في هذه المبادرة، ودعا البلدان إلى تقديم مقترحات مبتكرة لزيادة وتيرة الشراء التعاوني. ويقوم فرع خدمات المشتريات في الصندوق بالتعاون مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين باستعراض وتقييم مشتركيْن للمقترحات التي جرى تلقيها، وستعرض للاختيار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أفضل ثلاثة مقترحات مقدمة.

٤٤ - وفي الوقت الحاضر، يجري فرع خدمات المشتريات متابعات دورية مع ممثلي الدول ومديري المكاتب القطرية، ويقوم بتذكيرهم بالتوقعات المنتظرة من المانحين بزيادة حجم الشراء التعاوني على الصعيد القطري ويشاطرهم أيضاً الممارسات الفضلى المتأتية من بلدان أخرى مرت بتجارب في مجال الشراء التعاوني، وبالأخص تنزانيا وزامبيا. وتجري أيضا صياغة استراتيجيات شراء محددة الأقطار لصالح بلدان مختارة إذا مثّل تنسيق مشتريات الأمم المتحدة أحد الإجراءات الرئيسية فيها. وفضلا عن ذلك، جرت صياغة صلاحيات خاصة لمنسقي المشتريات في المكاتب القطرية في بعض البلدان المختارة وتم ربطها بعمليات تقييم وتطوير الأداء، بغية تعزيز المُساءَلة وإضفاء اللامركزية على العمليات. وجرى كذلك إعداد قاعدة بيانات ترصد حالة الشراء التعاوني على صعيد المكتب القطري.

تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

٤٥ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات في الفترة السابقة على عام ٢٠١٤ بأن يواصل الصندوق تعزيز جهوده من أجل سد الفجوة القائمة في تمويل التزاماته المتعلقة باستحقاقات الموظفين في إطار الجدول الزمني المقترح. وتتضمن خطة التمويل الراهنة ثلاثة مصادر للتمويل هي: حصيلة التكاليف الناجمة عن الرسوم المحتسبة على المرتبات؛ التحويلات المتأتية من الأرصدة المالية المتاحة خلافا لذلك للبرمجة؛ والفوائد المكتسبة على الأجزاء الممولة بالفعل من التزامات ما بعد الخدمة. وبناء على ذلك، يستمر الصندوق في الاحتفاظ بواحدة من أفضل الخطط تمويلا في منظومة الأمم المتحدة، ولا تتوقف المنظمة عن البحث عن تدابير مبتكرة من أجل القضاء على المتبقي من فجوة التمويل.

٤٦ - ورداً على ذلك، أقر مجلس مراجعي الحسابات بأن الصندوق ينفذ بالفعل خطة تمويل خمسية لسد الفجوة القائمة في تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وستواصل

إدارة الصندوق رصد هذه الخطة المبتكرة القائمة على مصادر التمويل الثلاثة المشار إليها أعلاه. وستُوكَل إدارة استثمار هذه الأموال في المستقبل إلى مدير استثمار خارجي يجري تحديده في إطار مبادرة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة الجنسانية وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وعلاوة على ذلك نقّح الصندوق نظامه المالي وقواعده المالية (اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤) ساعيا إلى تيسير الاستثمار في مجموعة أكبر من الصكوك المالية التي يُنتظر منها أن تؤدي إلى زيادة عوائد الاستثمار.

تقييم المخاطر الذي يجريه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق

٤٧ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات خلال الفترة السابقة على عام ٢٠١٤ بأن يحدد الصندوق مستويات الضمان المناسبة لوحدات العمل المصنّفة ضمن الوحدات المعرّضة لمستويات مخاطر عالية ومتوسطة، وأن يعزز قدراتها الداخلية في مجال مراجعة الحسابات بتزويدها بالموارد، عند الاقتضاء، من أجل تكييف دورات مراجعة الحسابات فيها مع مستوى الضمان الذي يختاره.

٤٨ - واستجابة لهذه التوصية، سيقوم الصندوق بالتشاور مع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، بتحديد مستويات الضمان المناسبة لوحدات العمل التابعة له المصنّفة ضمن الوحدات المعرّضة لمخاطر عالية ومتوسطة، وعرض اقتراحه على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦، من أجل النظر على النحو الواجب في المواءمة بين دورات مراجعة الحسابات فيها ومساوقة موارد المراجعة الداخلية للحسابات، حسب مقتضى الحال.

٤٩ - وخلال الفترة السابقة على عام ٢٠١٤، نظر مجلس مراجعي الحسابات في النتائج التي توصلت إليها شعبة خدمات الرقابة (التي تحمل الآن مسمى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق) باعتبارها تشير إلى أوجه للقصور في المجالات ذات الصلة، وشدد على الحاجة إلى التصدي لهذا القصور.

٥٠ - واستجابة لهذه التوصية، أبرز الصندوق التحسينات الكبيرة التي تحققت في حوكمة المكاتب (في ٨٦ في المائة من التقارير) وفي مجال العمليات (في ١٠٠ في المائة من التقارير) على النحو الوارد في التقرير السنوي لمدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق. وستطلب إدارة الصندوق إغلاق هذه التوصية في استعراض فصلي مرتقب يُجريه مجلس مراجعي الحسابات.

٥١ - ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات التحسُّن الحاصل في تنفيذ التوصيات التي كانت غير مكتملة التنفيذ خلال فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويتضمن المرفق ١ في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات التي تعود لفترات مالية سابقة. وقد لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن ١٢ توصية من أصل ٢٢ توصية صدرت خلال الفترات المالية السابقة نُفذّت بالكامل (٥٥ في المائة) وأن ١٠ توصيات (٤٥ في المائة) توجد قيد التنفيذ. ولا تزال التوصيات العشر المتبقية غير المحسومة تنتظر صدور موافقات تتعلق ببعض السياسات، ووضع سياسات وهياكل وأدوات جديدة في المكاتب الميدانية موضع التنفيذ.

٥٢ - ويلخص الجدول ٣ أدناه حالة تنفيذ التوصيات العشر التي اعتُبرت ''قيد التنفيذ'' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

الجدول ٣

حالة تنفيذ التوصيات المقدمة خلال فترات سابقة واعتُبرت غير منفَّذة بالكامل في المرفق ١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات غير المقبولة	التوصيات المطلوب إغلاقها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدد لها موعد مستهدف
شعبة الخدمات الإدارية	١	–	١	–	١
شعبة الموارد البشرية	٣	–	٢	١	٣
مكتب المدير التنفيذي	٣	–	٢	١	٣
فرع خدمات المشتريات	١	–	١		١
شعبة البرامج	١	–	١	–	١
شعبة الخدمات الإدارية وشعبة البرامج	١		١		١
المجموع	١٠	–	٨	٢	١٠

ثالثا - استنتاج

٥٣ - يعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان عن ترحيبه بالرأي غير المشفوع بتحفظات المتعلق بمراجعة حساباته، الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية للصندوق عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويواصل الصندوق إيلاء

أعلى أولوية لإحراز عدد قياسي من آراء مراجعي الحسابات غير المشفوعة بتحفظات ومعالجة جميع الشواغل التي يبديها مجلس مراجعي الحسابات. وحسبما لاحظ مجلس مراجعي الحسابات هناك مجال لإجراء تحسينات في بعض المناحي وهي على وجه التحديد: (أ) نُظُم الرقابة الداخلية؛ (ب) المُساءَلة؛ (ج) لا مركزية العمليات؛ (د) الإدارة البرنامجية القائمة على النتائج.